وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاثنين

التاريخ: ٢٧-١-٢٠٢٠

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بلاغ «يوروفايتر» إلى لجنة محاكمة الوزراء

العدساني مع تحويل ميزانية التسليح إلى النيابة كملف كامل يشمل «كاراكال» أيضاً

| كتب أحمد لازم وفرحان الشمري |

أحال النائب العام المستشار ضرار العسعوسي، أمس، بلاغ نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور في شأن صفقة مقاتلات «اليوروفايتر» إلى لجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمة الوزراء، للاطلاع واتخاذ القرار بشأنه.

وكان المنصور قد أحال ملف «اليوروفايتر» برمته إلى النيابة العامة، في قرار تضمن أسماء وزير دفاع سابق وقياديين متقاعدين وآخرين لا يزالون على رأس عملهم.

ومن المتوقع أن تباشر اللجنة خلال الأسبوع الجاري إجراءاتها بفحص البلاغ الذي تسلّمته من النائب العام وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً في هذا الخصوص، واستدعاء المعنيين للتحقيق معهم.

في السياق نفسه، طالب النائب رياض العدساني سمو رئيس الوزراء ووزير الدفاع، بتحويل صفقات «يوروفايتر» و«كاراكال» وميزانية التسليح، الى النيابة العامة كملف كامل من دون تجزئة.

وقال في تصريح للصحافيين أمس، إنه «تم تحويل الملف، لكن نطالب بتحويله بالكامل وليس فقط على يوروفايتر، فقضية التسليح والميزانية المخصصة هي 6.2 مليار دينار، لأن يوروفايتر بلغت فقط 2.6 مليار دينار، وكاراكال عبارة عن مليار يورو».

وأكد متابعته إجراءات التحويل لجميع الملاحظات والمخالفات الواردة في صفقتي «يوروفايتر» و«كاراكال» وميزانية التسليح، ضماناً لسلامة الاجراءات وحفاظاً على المال العام.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٧-١-٢٠٢٠	١	١٤٧٦٣

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«نزاهة»: مسؤوليتنا فساد الـ «Big Fish»

بوزبر: يشغلون 14 ألف وظيفة ونجحنا في تحليل إقرارات الذمة

محمد الجاسم

أكد المتحدث الرسمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، الأمين العام المساعد لقطاع كشف الفساد والتحقيق د. محمد بوزبر أن الهيئة معنية بمكافحة الفساد لدى المسؤولين الكبار، أي ما يسمون بـ«Big Fish»، والذين يشغلون 14 ألف وظيفة فقط بالكويت.

وقال بوزبر، خلال مشاركته في منتدى الإعلام والتنمية المستدامة، أمس، بالتعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط واتحاد المصارف، إن الهيئة معنية بمتابعة أعمال وسلطات وصلاحيات تبدأ من رئيسي الوزراء ومجلس الأمة وتنتهي بالمديرين، خلافاً لما يعتقده البعض عن مسؤولية «نزاهة» عن جميع أنواع الفساد بالوظائف العامة في الكويت، إذ هناك نيابة عامة لها صلاحياتها في هذا المجال.

وأضاف أن «نزاهة» حققت نجاحات على مستوى إقرارات الذمة المالية، حيث قامت بفحص وتحليل تلك الإقرارات 02

للوزراء والنواب، ولا يزال جزء منها تحت الفحص.

واعتبر أن ثمة تأثيراً مباشراً للإعلام على مؤشر الشفافية، مؤكداً أن الفساد معوق للتنمية، ومسؤولية مكافحته تقع على جميع الجهات، «ونعول على وسائل الإعلام بحكم قدرتها على كشف مواطنه».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٧-١-٢٠٢٠	١-٢	٤٣٣٤

القبس
مجلس أمة

العدساني: تحويل مناقصات الدفاع وميزانيتها إلى النيابة

طالب النائب رياض العدساني رئيس الوزراء ووزير الدفاع تحويل صفقات اليوروفايتر والكاراكال وميزانية التسليح إلى النيابة العامة كاملة دون تجزئة.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين: تم تحويل الملف لكن نطالب بتحويله كاملا ليس على اليوروفايتر فقط، فقضية التسليح والميزانية المخصصة هي 6 مليارات و200 مليون دينار لان اليوروفايتر بلغت 2 مليار و600 مليون دينار فقط والكراكال تبلغ مليار يورو.

وأكد العدساني متابعته لإجراءات التحويل لجميع الملاحظات والمخالفات الواردة في صفقات اليوروفايتر والكاراكال وميزانية التسليح ضمانا لسلامة الإجراءات وحفاظا على المال العام. وأضاف العدساني أن مصروفات التسليح والرسائل الواردة والتقرير الذي أرفقه وتم التصويت عليه في الجلسة لإجراء تحقيق متكامل وتحويل كل ما يتعلق بعقود التسليح والمخالفات المالية والادارية والقانونية والعطاءات والمناقصات التي حدثت بهذا الشأن تجب إحالتها إلى النيابة العامة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٧-١-٢٠٢٠	٩	١٦٧٠٢

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

على خلفية بلاغ تقدم به وزير الأوقاف

«نزاهة» أحالت مديراً عاماً إلى النيابة العامة

| كتب أحمد عبدالله |

أحالت الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية «نزاهة» أمس، مدير عام هيئة عامة إلى النيابة العامة، على خلفية بلاغ تقدم به وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى «نزاهة».

وقال الناطق الرسمي للهيئة الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق الدكتور محمد بوزبر في تصريح، إن البلاغ متمثل بتملك ثلث خيري في إحدى الشركات التجارية، واتفاق الجمعية العمومية غير العادية على تصفية تلك الشركة، وتم تشكيل لجنة تصفية يرأسها مدير عام لهيئة عامة، لضمان التأكد من إخراج الثلث الخيري من إجراءات التصفية، لكن عمله في تلك اللجنة شابه الغموض والريبة.

وأضاف بوزبر أن ذلك استدعى قيام الوزير المختص، بإحالة الأوراق إلى «نزاهة»، التي باشرت على الفور أعمال التحري والتحقق من صحة الواقعة، وانتهت إلى توافر شبهة إلحاق ضرر جسيم

توافر شبهة جريمة الإضرار العمدي في المال العام والتربح منه

بأموال ومصالح ذلك الثلث، وتجاهله للدراسات الفنية، وممارسته أعماله دون سند قانوني يخوله ذلك، وحرمانه للثلث من أرباح تلك العقارات.

وتابع أنه كان من البين من التحقيقات وجمع الاستدلالات، وسماع إفادات الشهود التي أجريت، بمعرفة قطاع كشف الفساد والتحقيق على النحو سالف البيان، ما يثير في طياته توافر شبهة جريمة الإضرار العمدي بالمال العام والتربح منه، المؤثمة بنص المادة رقم 11 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

وذكر أنه وبعدما اطمأنت «نزاهة» إلى وجود أساس معقول لقيام شبهات جرائم الفساد، المقررة ضمن المادة رقم 22 وخضوع المبلغ ضده لقانون رقم 2 لسنة 2016، فقد أحالت الأوراق إلى النيابة والتوصية بوقف المدير العام عن العمل خلال فترة التحقيق معه، إلى حين صدور حكم قضائي بذلك.

وأكد بوزبر عزم «نزاهة» دائماً على مواصلة الجهود والإجراءات، بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات، في كل البلاغات الجدية التي ترد اليها، وتثمينها دائماً دور المبلغين في ممارسة دورهم بمساعدة الهيئة للوصول إلى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد.

وشدد على التزام الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الوقت نفسه، بتوفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهؤلاء المبلغين والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٧-١-٢٠٢٠	٥	١٤٧٦٣

النيابة أخلت سبيلهما بكفالة

اعترافات زوجي "الفيديو غير اللائق": نستفز المتابعين... لمقاضاتهم لاحقا

■ قررت النيابة العامة امس اخلاء سبيل زوجين بكفالة مالية قدرها 500 دينار بعد ظهورهما في فيديو غير لائق في شكوى إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية بتهمة مخالفة الاداب العامة.

وذكرت مصادر أن الزوجين اكدا في التحقيقات أنهما تعمدا نشر الفيديو بشكل مستفز لإثارة المتابعين حتى يتلقوا شتائم ورفع دعاوى للحصول على تعويضات مالية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٧-١-٢٠٢٠	٧	١٨٢٥٤

الراي

قضايا

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تأجيل القضية إلى اليوم

دفاع عادل الحشاش في «ضيافة الداخلية»: لا أدلة على موكلي في الاستيلاء على المال العام

| كتب أحمد لازم |

أجّلت محكمة الجنايات برئاسة المستشار متعب العارضي قضية «ضيافة الداخلية» إلى اليوم الاثنين الساعة الواحدة ظهراً لاستكمال مرافعة المحامين.

واستمعت هيئة المحكمة، أمس، إلى مرافعة هيئة دفاع المتهمين التي بدأها المحامي الدكتور ياسر كمال الدين الحاضر من مصر للدفاع عن المتهم الأول عادل الحشاش.

وقال كمال الدين إن النيابة العامة عرضت صورة على الشاشة الالكترونية لما أسمته بالقوائم المالية التي اتهمت فيها المتهم المدافع بتزويرها بأن اعتمدها، وكان هذا المستند لم يطرح على المتهم المدافع أثناء التحقيق، ولم تتم مجابهته به ولم تعرضه عليه المحكمة أثناء فض الاحراز، من حيث صورة أو أصول هذه المستندات.

وأكد بطلان التقرير الصادر من ديوان المحاسبة بموجب القرار الاداري رقم (46) لسنة 2017 في شأن تشكيل فريق بإشراف الوكيل المساعد للرقابة على الوزارات والادارات الحكومية كدليل في الدعوى محل النظر، مشيراً إلى أن الثابت من تقرير ديوان المحاسبة المودع بملف الدعوى انه غير موقع من أي من أعضاء الفريق الذين استمعت إليهم نيابة الاموال العامة، ولم يكن موقعاً أيضاً من رئيس الفريق، موضحا أن تقرير ديوان المحاسبة لم يُبنَ على الأسس العلمية والمحاسبية والقانونية، وإنما بني على الظن والتخمين، مشيراً إلى أن قوامه المسؤولية المفترضة والتناقض العلمي والمحاسبي في الأرقام التي أوردها وعدم استقراره على ارقام ثابتة، ناهيك عن احتوائه على التجهيل والتعميم في النتائج التي انتهى إليها، إضافة إلى الاهتراء المحاسبي والوهن والتخاذل والتناقض فيه.

ولفت إلى عدم جدية التحريات التي أجراها ضابط مباحث الاموال العامة، مشيراً إلى التناقض والتخاذل في أقوال مجرى التحريات أمام النيابة العامة وأمام المحكمة الموقرة وعدم صدق التحريات التي أجرتها مباحث الاموال العامة، مبينا أن فيها افتراءً على الحق وأن هذه التحريات مكتبية وليست حقيقية.

وتحدث عن غياب المنطق العقلي والقانوني في التحريات التي زعم بها مجريها ومخالفة التحريات للنظام العام وقانون الاجراءات الجنائية - الكويتي والتحريات التي زعم ضابط المباحث انه اجراها غير حقيقة بإقراره هو.

وأكد كمال الدين انتفاء جريمة الاستيلاء بغير حق على مبلغ (1094424 د.ك) (مليون وأربعة وتسعون ألفاً وأربعمائة وأربعة وعشرون ديناراً كويتياً) المنسوبة للمتهم الاول المدافع بالاتهامين ثانياً، ثالثاً، ركناً ودليلا، مشيراً إلى انتفاء جريمة غسل الاموال المنسوبة «للمتهم المدافع» بالبند ثالثاً - 2 - من قرار الاتهام وكل جرائم الغسل المنسوبة اليه ركنا ودليلا، والتناقض بين تقرير الاتهام وقائمة أدلة الثبوت وانتفاء جريمتي الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء وجريمة التزوير المنسوبتين للمتهم المدافع، وبناء الاتهام على المسؤولية المفترضة وغياب المنطق العقلي والقانوني في كل التهم المنسوبة في شأن غسل الأموال وافتراض النيابة العامة للمسؤولية الجنائية في المتهم، وانتفاء جريمة الاشتراك الجنائي المنسوبة للمتهم في كل الاتهامات الواردة بشأنها بتقرير الاتهام ركنا ودليلا والاتهام بجريمة الاشتراك الجنائي بطريقي الاتفاق والمساعدة قام على المسؤولية المفترضة في المتهم المدافع وبقية المتهمين.

بناء الاتهام على المسؤولية المفترضة وغياب المنطق العقلي والقانوني في التهم

تقرير «المحاسبة» الثابت كدليل إدانة بملف الدعوى باطل ومتناقض في أرقامه

تحريات مباحث الأموال العامة مكتبية وليست حقيقية وفيها افتراء على الحق

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٧-١-٢٠٢٠	٩	١٤٧٦٣

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

"التمييز" أيدت حبس قاتل ابنه

كتب - جابر الحمود:

أيدت محكمة التمييز حكم "الاستئناف" القاضي بحبس "قاتل ابنه" في الجهراء 10 سنوات مع الشغل والنفاذ.

وتتلخص تفاصيل الواقعة في ان الأب القاتل أدلى باعترافات تفصيلية أمام رجال المباحث، وبرر جريمته التي ارتكبها في شهر رمضان بأن ابنه المجني عليه "مشكلجي وراعي قضايا"، وأنه يئس من إصلاح سلوكه، فقرر قتله بأن أطلق عليه 5 أعيرة نارية، وبعد أن انتهى من جريمته نظف الغرفة جيدا، إذ لم يعثر رجال الأدلة الجنائية بداخلها على آثار للمقذوفات الفارغة، ثم نظف ملابسه وغادر المنزل بعد إتمامه للجريمة.

وبعد إدلائه باعترافاته، أرشد الجاني رجال المباحث الى مكان السلاح المستخدم في الجريمة، والذي كان يحتفظ به في منزله، وسلمه لهم ليغلقوا القضية بتوجيه تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد له.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٧-١-٢٠٢٠	٧	١٨٢٥٤

القبس

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

استقدم عشرات المصريين.. وتركهم في العراء!

السجن لمواطن احترف الاتجار في البشر.. والإقامة بـ1500 دينار

خالد الحطاب

لم يكد يجف الحبر الذي سطرت به **القبس** بعددها الصادر أمس قضية سماسرة تجارة الإقامات في مصر الذين يعملون لمصلحة «هوامير في الكويت يتكسبون من وراء استقدام مئات العمال عبر ملفات شركاتهم ثم يتركونهم وشأنهم، حتى قررت النيابة العامة حبس مواطن على ذمة قضية بتهمة المتاجرة في الإقامات».

وصنفت النيابة التهمة بأنها اتجار بالبشر، «بسبب تسهيل الحصول على إقامة للأجانب مقابل مبالغ مالية»، الأمر الذي يستوجب العقاب.

وأوضحت مصادر أن المواطن استقدم عشرات العمالة المصرية على تراخيص 6 شركات خدمات توصيل طلبات، وبعد وصولهم إلى الكويت ودفعهم مبالغ مالية كبيرة، لم يطبع لهم الإقامات، بل سجل قضايا تغيب بحقهم.

وذكرت المصادر أن العمال تقدموا بشكاوى إلى القوى العاملة والداخلية بحق المواطن، وكشفت التحقيقات أنه محترف الاتجار بالإقامات، ولديه سماسرة في مصر يجلبون له الراغبين في السفر، كما يتعامل مع مكتب سفريات في القاهرة، واتضح أن كل شخص يأتي إلى البلاد يدفع نحو 1500 دينار لقاء الإقامة، حيث يتم سداد نصفها في مصر، والمبلغ المتبقي يتم سداده في الكويت وفق الاتفاق المبرم مع وسطاء صاحب الشركات.

مماطلة وتعسف

ولفتت المصادر إلى أن الكثير من هؤلاء العمال فوجئوا عقب وصولهم بمماطلة مندوب الشركات، ولم يقم بطباعة الإقامات لهم، بل استخدم بلاغ التغيب ضدهم كوسيلة ضغط عليهم لتسفيرهم بعد مرور عام تقريباً على دخولهم الكويت.

واشارت المصادر إلى أن هذا المواطن احترف هذه الحيل، فبعد مغادرة العمال يستقدم غيرهم على ملفات الشركات، وهكذا يتكسب منهم ومن غيرهم.

وتابعت: هناك قضيتان مسجّلتان ضد الكفيل ومكتب السفريات بتهم الاتجار بالبشر، إحداها منظورة امام القضاء المصري، والأخرى في الكويت، تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القانونية بعد شكاوى العمالة.

> المتهم لديه 6 شركات توصيل طلبات يستغلها في تجارة الإقامات
>
> بلاغات تغيُّب ضد العمال ظلماً وتعسُّفاً.. والشكاوى كشفت المستور
>
> العتيبي لـ **القبس**: القانون يضمن الحقوق العمالية

ضمانات قانونية

إلى ذلك، أكد المحامي والناشط في حقوق الإنسان محمد العتيبي لـ **القبس** «أن من حق العامل بحسب القانون الكويتي ونص العقد المبرم معه لدى استقدامه إلى البلاد الحصول على كامل حقوقه المالية والإقامة السنوية وغيرها من الشروط، ويمنع الإضرار به أو تركه من دون ذلك حيث يكفل له قانون العمل الحقوق».

محمد العتيبي

وأكد العتيبي أن القانون الكويتي الخاص بالعمل الأهلي يجرم كل التصرفات التي يمكن أن يُستغل بها العامل كأن يترك من دون منحه اقامة أو رواتب شهرية أو حتى حجز حرياته، ويمكن من خلال القضاء الحصول على أحكام قضائية تجرم عمل الكفيل ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى اتهامه بشبهة الاتجار في البشر.

وفي سؤاله حول عدم منح العمالة المستقدمة أموالها أو راتبها الشهري، أكد أن الإجراء مخالف قانونياً، ويمكن للعمالة اللجوء إلى الإجراءات المناسبة بالتعاون مع الهيئة العامة للقوى العاملة أو من خلال القضاء والشكاوى العمالية.

مصريو الكويت

من جانب آخر، كشفت إحصائيات حديثة أن أعداد المصريين في البلاد تزيد سنويا بمقدار 30 ألف عامل في القطاعين الحكومي والخاص، ويشكّلون نسبة 23.6% من إجمالي العمالة الموجودة في البلاد «وفق إحصائيات 2019».

وفي عام 2019، زادت العمالة المصرية في الكويت مقارنة مع إحصائيات 2018 بأكثر من 35 ألف عامل، ليبلغ إجماليهم حتى النصف الثاني من العام الماضي نحو 512 ألف عامل مصري يغلب فيهم الوجود الذكوري بنسبة تتجاوز 93%.

العمالة الهامشية إلى متى؟ | تصوير حسني هلال

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٧-١-٢٠٢٠	٨	١٦٧٠٢

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحبس 20 سنة لمحاسب وافد في سفارة الكويت بأبوظبي

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الجنايات بسجن محاسب 20 سنة وتغريمه 102 مليون درهم إماراتي ورد 51 مليون درهم استولى عليها منذ 2007 إلى 2012 من أموال مكتب الارتباط العسكري لسفارة دولة الكويت في أبوظبي من مصروفات العلاج التابعة لوزارة الدفاع الكويتية.

وتتلخص الواقعة عندما تقدم وكيل وزارة الدفاع ببلاغ للنائب العام ضد وافد مصري يعمل محاسباً بمكتب الارتباط العسكري لدى سفارة دولة الكويت في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة اتهمه بالاستيلاء على مبالغ مالية تقارب 24 مليون درهم إماراتي من حسابات مصروفات العلاج الخاصة بجهة عمله لدى بنك أبوظبي التجاري عن طريق تزوير شيكات بعد اعتمادها والتوقيع عليها من الموظف المختص والتزوير في كشوف الحسابات البنكية.

وأسفرت مراجعة ما تيسّر من كشوف الحسابات الخاصة بالعلاج من عام 2007 حتى 2012 ومن دون إجراء جرد عن اختلاس المتهم الأول إجمالي مبلغ واحد وخمسين مليوناً ومئة وخمسة عشر ألفاً وأربعمئة وأربعة وأربعين درهماً إماراتياً، وذلك عن طريق تزوير قيمة الشيكات الموقّعة من المخول بالتوقيع بإضافة مبالغ فيها وصرفها نقداً أو لحامله على نحو ما قرره سالفو الذكر. كما تبين استيلاء المتهم على مبالغ الخصم التي كانت تمنحها المستشفيات للسفارة الكويتية.

واعتراف المتهم بارتكابه الجريمة تفصيلياً، وأقر أن من اختصاص وظيفته بمكتب الملحق العسكري المذكور تحرير الشيكات، وأنه كان يترك مساحة فراغية في خانة المبلغ بالأرقام تسمح بإضافة أرقام أخرى، ويترك السطر الأول في خانة الأرقام بالأحرف خالياً، وكتابة المبلغ بالأحرف على السطر الثاني، وبعد اعتماد الشيك يتمكن من زيادة المبلغ بالأحرف والأرقام وتمكن بذلك من الاستيلاء على مبلغ مليوني درهم قام بتحويل جزء كبير منه إلى بلده عن طريق شركات الصرافة باسمه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٧-١-٢٠٢٠	٢٨	١٤٧٦٣

الراي

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٧-١-٢٠٢٠	١	١٤٧٦٣

الراي

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢٠-١-٢٧	٧	١٤٧٦٣

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٢/١٧ - قاعة - ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٨/١٨٣ بيوع /١

المرفوعة من: ورثة المرحوم/ أحمد إسماعيل عبدالله السبت (ومنهم):

١ - إسماعيل أحمد إسماعيل السبت
٢ - عبدالله أحمد إسماعيل السبت
٣ - فاطمة أحمد إسماعيل السبت
٤ - هاجر أحمد إسماعيل السبت
٥ - مريم أحمد إسماعيل السبت
٦ - كوثر أحمد إسماعيل السبت
٧ - حسنة حسين على

ضـــــد: ١ - عمر أحمد إسماعيل السبت
٢ - عائشة أحمد إسماعيل السبت
٣ - خديجة أحمد إسماعيل السبت
٤ - محمد أحمد إسماعيل السبت

أولاً: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

١ - عقار الوثيقة رقم ١٩٩٥/١٨١٢ الكائن بمنطقة مشرف - قسيمة رقم ٢١٥ قطعة رقم ٤ من المخطط رقم م/٢٩٧٤٢ ومساحته ١٠٠٠م٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي قدره ٦٨٠٠٠٠ د.ك.

٢ - العقار موضوع النزاع عبارة عن بيت سكن خاص يطل على شارعين (بطن وظهر) وسكه وارتداد تسعه متر ويحدها جار من جهة واحده.

٣. العقار موضوع النزاع عباره عن دور ارضي وسرداب ونص دور أول وبالتفصيل التالي: - الدور الأرضي مكون من ٣ غرف ماستر + ٤ غرف + ٣ حمامات + مطبخ + ٣ صالات - السرداب مكون من ٢ صاله + ٤ غرف + ٢ حمام + مطبخ + مخزن - نص الدور الأول مكون من ٣ غرف + غرفه ماستر + حمام + ٢ صاله + مطبخ وبلكونه - الحوش به ملحق مكون من ٣ غرف + غرفة ثلاجات - مطبخ + ٢ حمام + ديوانية مع حمام ٤ - الكساء الخارجي من الرخام ٥ - تكييف المنزل مركزي

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي المبين قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيـــاً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالـــثـــاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعـــاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامسـاً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادســاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعـــاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامنـــاً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:
١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٧-١-٢٠٢٠	٤	١٦٧٠٢

وفيـــات

الوفيات

● **وليد إبراهيم رمضان خسروه، 53 عاماً،** (شيع)، الرجال: الرميثية، مسجد المقامس، تلفون: 60051636، النساء: الظهر، ق4، ش2، م36، تلفون: 90060453

● **عبدالله خالد عبدالله المطيري، 21 عاماً،** (شيع)، الرجال: العزاء في المقبرة فقط، تلفون: 97893511، النساء: الرابية، ق2، ش21، م13

● **حليمة ماجد محمد الزامل، أرملة/ عبدالله مجيم الشلال، 70 عاماً،** (شيعت)، الرجال: العزاء في المقبرة فقط، تلفون: 99627602، النساء: الزهراء، ق5، ش503، م7

● **شيخة عبدالكريم اليونس، أرملة/ براك عبدالمحسن العواد، 76 عاماً،** (شيعت)، الرجال: قرطبة، ق1، ش1، ج2، م36، تلفون: 98550006، النساء: كيفان، ق5، ش52، م2، تلفون: 95567000

● **مدينة محمد علي الشطي، زوجة/ عبدالرحمن سعيد العبدالرحمن، 82 عاماً،** (شيعت)، الرجال: جنوب السرة، الشهداء، ق5، ش510، م3، تلفون: 99088905، النساء: غرب مشرف، ق3، ش321، م19، تلفون: 99684738

● **حصة سليمان صقر الغنيمان، أرملة / ماجد سعود الزيادي، 81 عاماً،** (تشيع بعد صلاة عصر اليوم)، الرجال: الشامية، ق2، ش24، م4، ديوان الغنيمان، تلفون: 99700565، النساء: الشامية، ق5، شارع الطبري، م11

● **عنيزة علوش الرشيدي، أرملة/ سالم محمد الناصر الرشيدي، 75 عاماً،** (شيعت)، الرجال: القيروان، ق1، ش122، م48، تلفون: 67000022، النساء: العارضية، ق8، ش2، ج2، م19

«إنا لله وإنا إليه راجعون»